

الله الرحمن

خارج الفقہ

۲۷-۲-۱۴۰۱ فقه اکبر ۲

۷

(مکتب و نظام قضایی اسلام)

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادي الطهراني

مکتب و نظام قضایی اسلام

اهداف
مکتب
قضایی
اسلام

نظام
قضایی
اسلام

مبانی
مکتب
قضایی
اسلام

اهداف مكتب
قضايي اسلام

مباني مكتب
قضايي اسلام

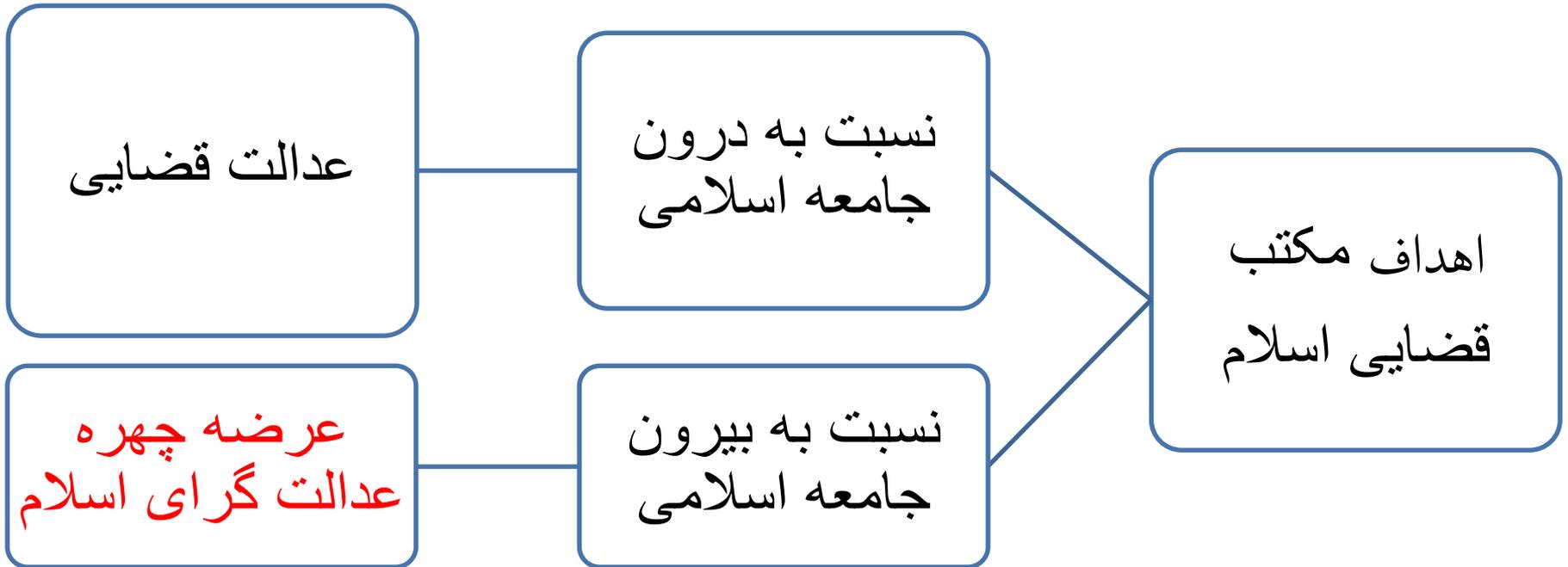
تحقق خارجي

مبانی مکتب
قضایی اسلام

اهداف مکتب
قضایی اسلام

تحقیق علمی

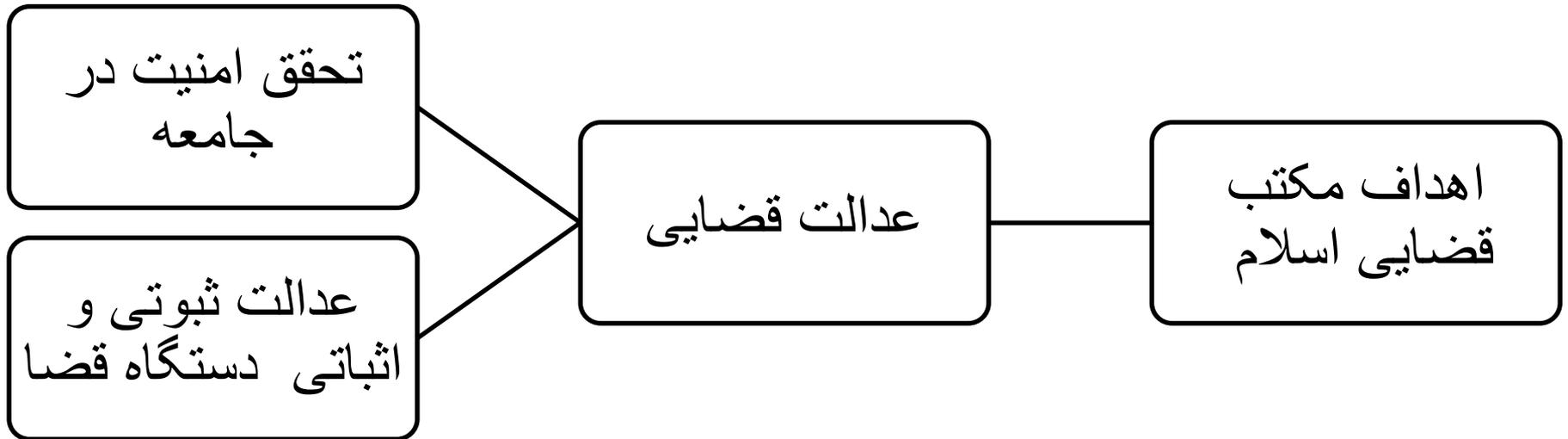
اهداف مکتب قضایی اسلام



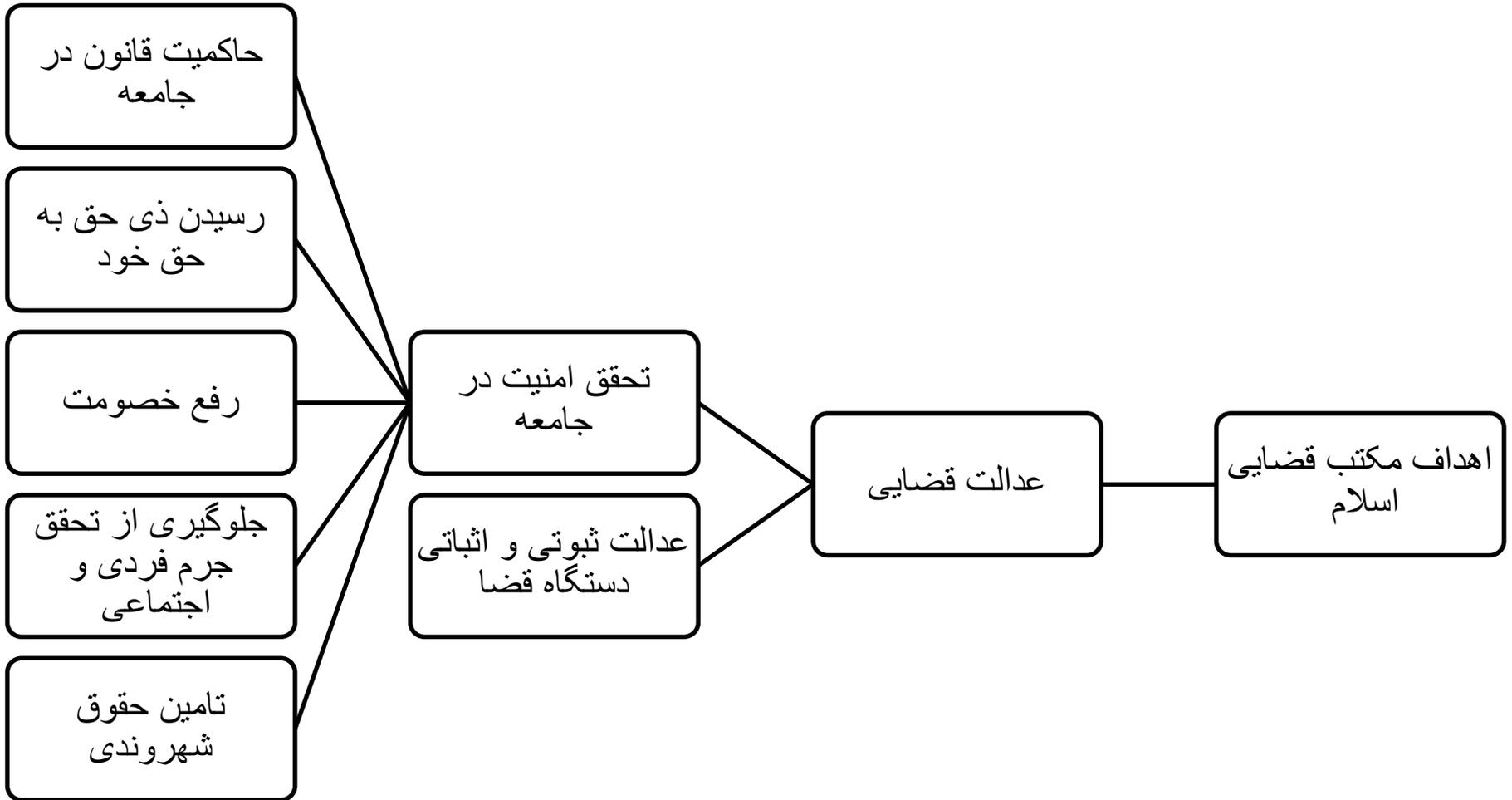
عدالت قضايي

اهداف مكتب
قضايي اسلام

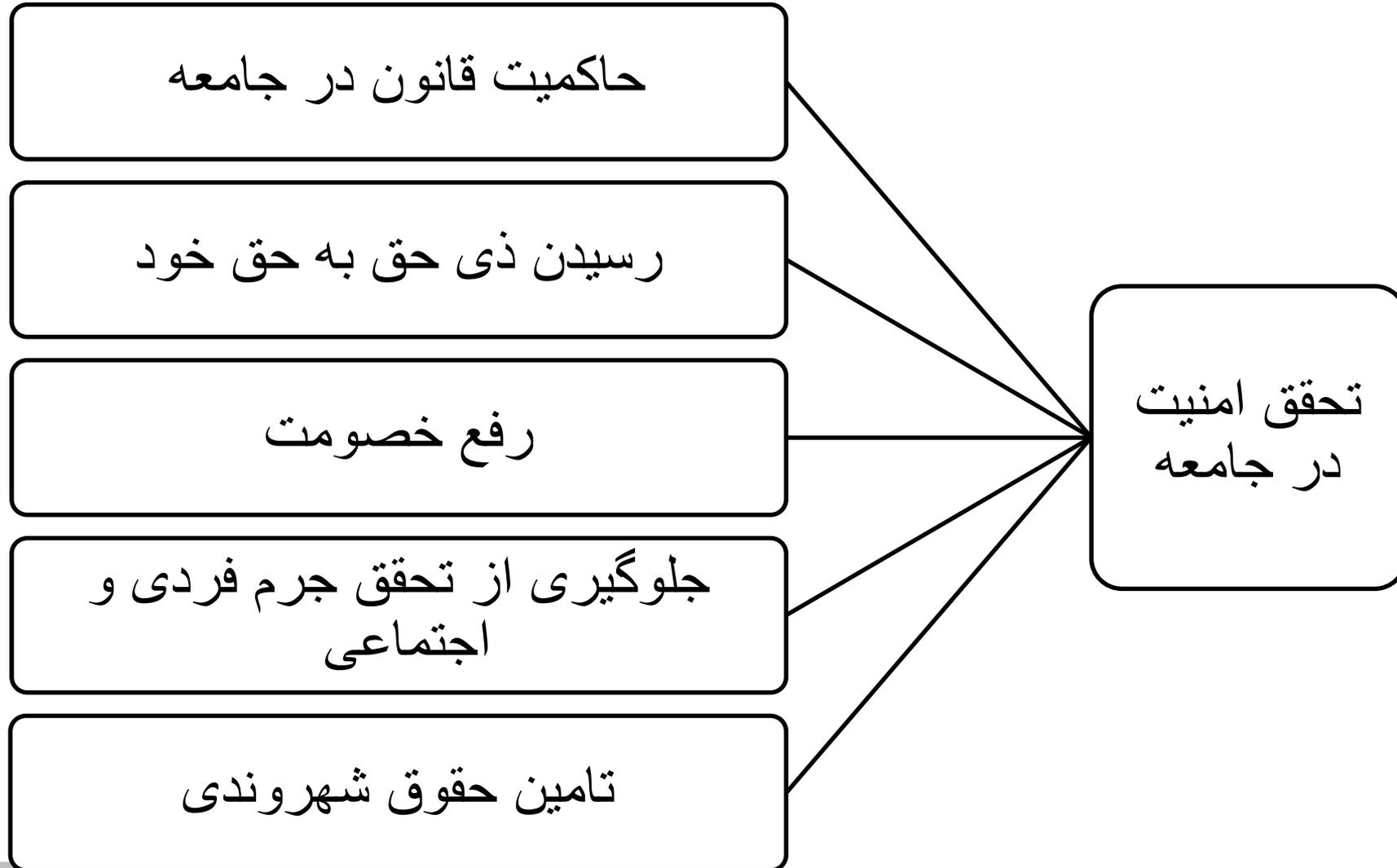
اهداف مكتب قضايي اسلام



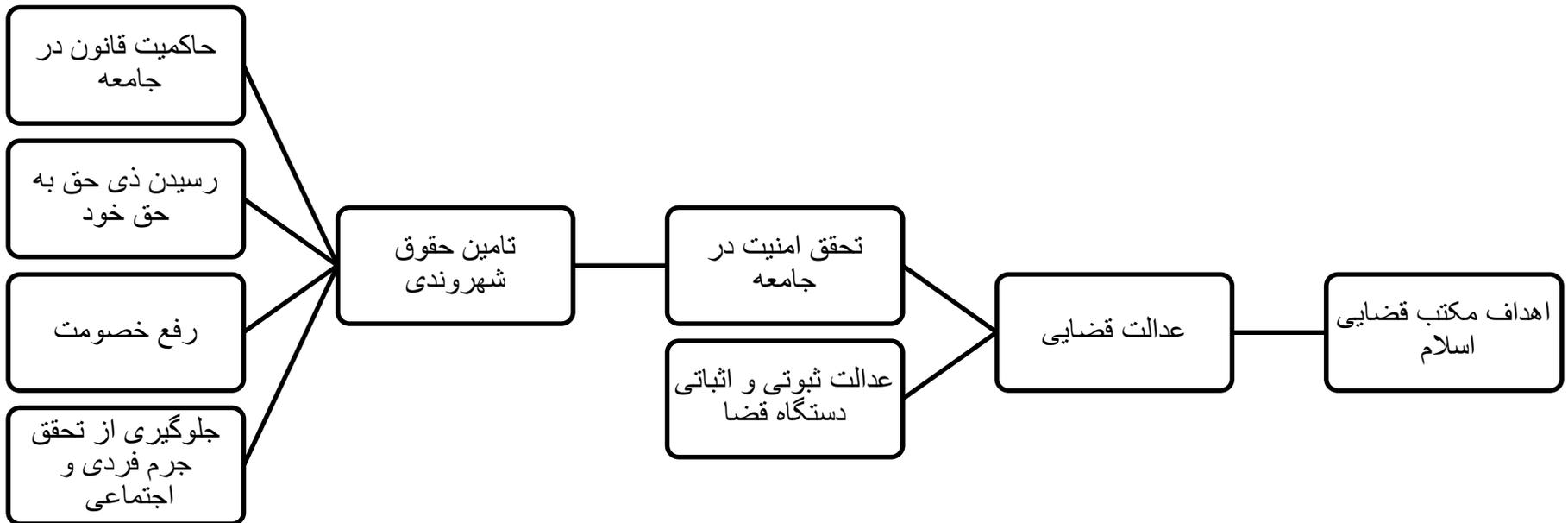
اهداف مکتب قضایی اسلام



اهداف مکتب قضایی اسلام



اهداف مکتب قضایی اسلام



اهداف مكتب قضايي اسلام

حاكميت قانون در جامعه

رسیدن ذی حق به حق خود

رفع خصومت

جلوگیری از تحقق جرم فردی و
اجتماعی

تحقق امنیت
در جامعه

اهداف مكتب قضايي اسلام

حاکمیت قانون در جامعه

رسیدن ذی حق به حق خود

لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَ مِنْهَا جَاءَ

رفع خصومت

جلوگیری از تحقق جرم فردی و
اجتماعی

تحقق امنیت
در جامعه

لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَ مِنْهَا جَاءَ

وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ
 مِنَ الْكِتَابِ وَ مُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
 وَ لَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ **لِكُلِّ جَعَلْنَا**
مِنْكُمْ شِرْعَةً وَ مِنْهَا جَاءَ وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً
 وَاحِدَةً وَ لَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا
 الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ
 فِيهِ تَخْتَلِفُونَ

لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَ مِنْهَاجاً

• قوله تعالى: «لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَ مِنْهَاجاً»

• قال الراغب في المفردات:، الشرع نهج الطريق الواضح يقال: شرعت له طريقاً و الشرع مصدر ثم جعل اسماً للطريق النهج ف قيل له: شرع و شرع و شريعة، و أستعير ذلك للطريقة الإلهية قال: «شرعة و منهاجاً»- إلى أن قال- قال بعضهم: سميت الشريعة شريعة تشبيهاً بشريعة الماء انتهى.

• و لعل الشريعة بالمعنى الثانى مأخوذ من المعنى الأول لوضوح طريق الماء عندهم بكثرة الورد و الصدور و قال: النهج (بالفتح فالسكون): الطريق الواضح، و نهج الأمر و أنهج وضح، و منهج الطريق و منهاجه.

الشريعة والدين و الملة

- (كلام في معنى الشريعة) (و الفرق بينها و بين الدين و الملة في عرف القرآن)
- معنى **الشريعة** كما عرفت هو **الطريقة**، و الدين و كذلك **الملة طريقة متخذة** لكن الظاهر من القرآن أنه يستعمل الشريعة في معنى أخص من الدين كما يدل عليه قوله تعالى: «إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ»: (آل عمران: ١٩) و قوله تعالى: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ»: (آل عمران: ٨٥) إِذَا انضَمَّا إِلَى قَوْلِهِ: «لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَ مِنْهَا جَاءَ» (الآية) و قوله: «ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا»: (الجاثية: ١٨).

الشريعة والدين و الملة

- فكان **الشريعة** هي الطريقة الممهدة لأمة من الأمم أو لنبي من الأنبياء الذين بعثوا بها كشرية نوح و شرية إبراهيم و شرية موسى و شرية عيسى و شرية محمد ص، و **الدين** هو السنة و الطريقة الإلهية العامة لجميع الأمم فالشريعة تقبل النسخ دون الدين بمعناه الواسع*.
- *هذا يعنى أن **الشريعة** هو **الدين المرسل** و **الدين** هو **الدين النفس الامرى** فتأمل. (مهدي الهادوى الطهرانى)

الشريعة والدين و الملة

• و هناك فرق آخر و هو أن الدين ينسب إلى الواحد* و الجماعة كيفما كانا، و لكن الشريعة لا تنسب إلى الواحد إلا إذا كان واضعها أو القائم بأمرها يقال: دين المسلمين و دين اليهود و شريعتهم، و يقال: دين الله و شريعته و دين محمد و شريعته، و يقال: دين زيد و عمرو، و لا يقال: شريعة زيد و عمرو،

• * الدين المنسوب إلى واحد هو **الدين المكشوف حسب** تعبيرنا (مهدي الهادوي الطهراني)

الشريعة والدين و الملة

- و لعل ذلك لما فى لفظ الشريعة من التلميح إلى المعنى الحدثى و هو تمهيد الطريق و نصبه فمن الجائز أن يقال: الطريقة التى مهدها الله أو الطريقة التى مهدت للنبي أو للأمة الفلانية دون أن يقال: الطريقة التى مهدت لزيد إذ لا اختصاص له بشىء.
- و كيف كان فالمستفاد منها أن **الشريعة أخص معنى من الدين**

شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ

شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَ
 الَّذِي أُوحِيَنا إِلَيْكَ وَ مَا وَصَّينا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَ
 مُوسَى وَ عيسى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَ لَا
 تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ما تَدْعُوهُمْ
 إِلَيْهِ اللهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَ يَهْدِي إِلَيْهِ
 مَنْ يُنِيبُ

الشريعة والدين و الملة

• و أما قوله تعالى: «**شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَ الَّذِي أُوحِيَنا إِلَيْكَ وَ مَا وَصَّينا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَ موسى وَ عيسى**»: (الشورى: ١٣) فلا ينافى ذلك إذ الآية إنما تدل على أن **شريعة محمد ص المشروعة لأئمة هي مجموع وصايا الله سبحانه لنوح و إبراهيم و موسى و عيسى مضافا إليها ما أوحاه إلى محمد صلى الله عليه و آله و عليهم،**

الشريعة والدين و الملة

• و هو كناية **إِما** عن كون الإسلام جامعاً لمزايا جميع الشرائع السابقة و زيادة، **أو** عن كون الشرائع جميعاً ذات حقيقة واحدة بحسب اللب و إن كانت مختلفة بحسب اختلاف الأمم في الاستعداد كما يشعر به أو يدل عليه قوله بعده: «**أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَ لَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ**»: (الشورى: ١٣).

الشرعية والدين و الملة

- فنسبة الشرائع الخاصة إلى الدين - و هو واحد و الشرائع تنسخ بعضها بعضا - كنسبة الأحكام الجزئية في الإسلام فيها ناسخ و منسوخ إلى أصل الدين، فالله سبحانه لم يتعبد عباده إلا لدين واحد و هو الإسلام له إلا أنه سلك بهم لنيل ذلك مسالك مختلفة و سن لهم سننا متنوعة على حسب اختلاف استعداداتهم و تنوعها، و هي شرائع نوح و إبراهيم و موسى و عيسى و محمد صلى الله عليه و آله و عليهم كما أنه تعالى ربما نسخ في شريعة واحدة بعض الأحكام ببعض لانتقضاء مصلحة الحكم المنسوخ و ظهور مصلحة الحكم الناسخ كنسخ الحبس المخلد في زنا النساء بالجلد و الرجم و غير ذلك، و يدل على ذلك قوله تعالى: «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ» (الآية).

الشرعية والدين و الملة

- و أما **الملة** فكان المراد بها **السنة الحيوية المسلوكة بين الناس***، و كان فيها معنى الإملال و الإملاء فيكون هي الطريقة المأخوذة من الغير، و ليس الأصل في معناه واضحاً ذاك الوضوح، فالأشبه أن تكون مرادفة للشرعية بمعنى أن الملة كالشرعية هي الطريقة الخاصة بخلاف الدين، و إن كان بينهما فرق من حيث إن الشرعية تستعمل فيها بعناية أنها سبيل مهده الله تعالى لسلوك الناس إليه، و الملة إنما تطلق عليها لكونها مأخوذة عن الغير بالاتباع العملي، و لعله لذلك لا تضاف إلى الله سبحانه كما يضاف الدين و الشرعية، يقال: دين الله و شرعية الله، و لا يقال: ملة الله.
- * هذا هو الدين المؤسسي (دين نهادي) حسب تعابيرنا (مهدي الهادوي الطهراني)

الشرية والدين و الملة

- بل إنما تضاف إلى النبي مثلا من حيث إنها سيرته و سنته أو إلى الأمة من جهة أنهم سائرون مستنون به، قال تعالى: «مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَ مَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» (البقرة: ١٣٥) و قال تعالى حكاية عن يوسف ع: «إِنِّي تَرَكْتُ مَلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ هُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ وَ اتَّبَعْتُ مَلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَ إِسْحَاقَ وَ يَعْقُوبَ» (يوسف: ٣٨) و قال تعالى حكاية عن الكفار في قولهم لأنبيائهم: «لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا» (إبراهيم: ١٣).
- فقد تلخص أن الدين في عرف القرآن أعم من الشريعة و الملة و هما كالمترادفين مع فرق ما من حيث العناية اللفظية.

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

• [(بيان)]

• قوله تعالى: «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَ لَكِنْ لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ» بيان لسبب اختلاف الشرائع، و ليس المراد بجعلهم أمةً واحدةً الجعل التكويني بمعنى النوعية الواحدة فإن الناس أفراد نوع واحد يعيشون على نسق واحد كما يدل عليه قوله تعالى: «وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَ مَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ»: (الزخرف: ٣٣).

وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

- بل المراد أخذهم بحسب الاعتبار أمة واحدة على مستوى واحد من الاستعداد و التهيؤ حتى تشرع لهم شريعة واحدة لتقارب درجاتهم الملحوظة فقوله: «وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً» من قبيل وضع علة الشرط موضع الشرط ليتضح باستحضارها معنى الجزاء أعنى قوله: «وَ لَكِنْ لِيَبْلُوكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ» أي ليمتحنكم فيما أعطاكم و أنعم عليكم، و لا محالة هذه العطايا المشار إليها في الآية مختلفة في الأمم،

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

- وليست هي الاختلافات بحسب المساكن و الألسنة و الألوان فإن الله لم يشرع شريعتين أو أكثر في زمان واحد قط بل هي الاختلافات بحسب مرور الزمان، و ارتقاء الإنسان في مدارج الاستعداد و التهيؤ و ليست التكاليف الإلهية و الأحكام المشرعة إلا امتحانا إلهيا للإنسان في مختلف مواقف الحياة و إن شئت فقل: إخراجا له من القوة إلى الفعل في جانبي السعادة و الشقاوة، و إن شئت فقل: تمييزا لحزب الرحمن و عباده من حزب الشيطان فقد اختلف التعبير عنه في الكتاب العزيز، و مآل الجميع إلى معنى واحد،

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

• قال تعالى جريا على مسلك الامتحان: «وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَ لِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَ يَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ وَ لِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَ يَمْحَقَ الْكَافِرِينَ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَ لَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَ يَعْلَمُ الصَّابِرِينَ» (آل عمران: ١٤٢) إلى غير ذلك من الآيات.

• و قال جريا على المسلك الثاني: «فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْهُ هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَ لَا يَشْقَى وَ مَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَ نَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى» (طه: ١٢٤).

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

- و قال جريا على المسلك الثالث: «و إذ قال ربك للملائكة إني خالق بشراً - إلي أن قال - قال رب بما أغويتني لأزينن لهم في الأرض و لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين قال هذا صراط علي مستقيم إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين و إن جهنم لموعدهم أجمعين»: (الحجر: ٤٣) إلى غير ذلك من الآيات.

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

- وبالجملة لما كانت العطايا الإلهية لنوع الإنسان من الاستعداد و التهيؤ مختلفة باختلاف الأزمان، و كانت الشريعة و السنة الإلهية الواجب إجراؤها بينهم لتتميم سعادة حياتهم و هي الامتحانات الإلهية تختلف لا محالة باختلاف مراتب الاستعدادات و تنوعها أنتج ذلك لزوم اختلاف الشرائع، و لذلك علل تعالى ما ذكره من اختلاف الشرعة و المنهاج بأن إرادته تعلقت ببلائكم و امتحانكم فيما أنعم عليكم فقال: «لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَ مِنْهَا جَاءَ وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَ لَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ».

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

- فمعنى الآية - و الله أعلم - : لكل أمة جعلنا منكم (جعلنا تشريعيا) شرعة و منهاجا و لو شاء الله لأخذكم أمة واحدة و شرع لكم شريعة واحدة، و لكن جعل لكم شرائع مختلفة ليمتحنكم فيما آتاكم من النعم المختلفة، و اختلاف النعم كان يستدعى اختلاف الامتحان الذى هو عنوان التكاليف و الأحكام المجعولة فلا محالة ألقى الاختلاف بين الشرائع.

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

- وهذه الأمم المختلفة هي أمم نوح و إبراهيم و موسى و عيسى و محمد صلى الله عليه و آله و عليهم كما يدل عليه ما يمتن الله به على هذه الأمة بقوله: «شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى: (الشورى: ١٣).

وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

- قوله تعالى: «فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً» (إلخ) الاستباق أخذ سبق، والمرجع مصدر ميمي من الرجوع، والكلام متفرع على قوله: «لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا» بما له من لازم المعنى أى و جعلنا هذه الشريعة الحقّة المهيمنة على سائر الشرائع شريعة لكم، و فيه خيركم و صلاحكم لا محالة فاستبقوا الخيرات و هى الأحكام و التكاليف، و لا تشتغلوا بأمر هذه الاختلافات التى بينكم و بين غيركم فإن مرجعكم جميعاً إلى ربكم تعالى فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون و يحكم بينكم حكماً فصلاً، و يقضى قضاء عدلاً.

وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً

• قوله تعالى: «وَإِنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ»، هذا الصدر يتحد مع ما في الآية السابقة من قوله: «أَنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ»، ثم يختلفان فيما فرع على كل منهما، و يعلم منه أن التكرار لحياسة هذه الفائدة فالآية الأولى تأمر بالحكم بما أنزل الله و تحذر اتباع أهواء الناس لأن هذا الذي أنزله الله هي الشريعة المجعولة للنبي
ص: ٣٥٤

• ص و لأتمه فالواجب عليهم أن يستبقوا هذه الخيرات، و الآية الثانية تأمر بالحكم بما أنزل الله، و تحذر اتباع أهواء الناس و تبيين أن توليهم إن تولوا عما أنزل الله كاشف عن إضلال إلهي لهم لفسقهم و قد قال الله تعالى: «يضل به كثيرا و يهدى به كثيرا و ما يضل به إلا الفاسقين»: (البقرة: ٢٦).

• فيتحصل مما تقدم أن هذه الآية بمنزلة البيان لبعض ما تتضمنه الآية السابقة من المعاني المفتقرة إلى البيان، و هو أن إعراض أرباب الأهواء عن اتباع ما أنزل الله بالحق إنما هو لكونهم فاسقين، و قد إراد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم الموجبة لفسقهم، و الإصابة هو الإضلال ظاهرا، فقوله: «و أن احكم بينهم بما أنزل الله» عطف على الكتاب في قوله:

• «وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ» كما قيل، و الأنسب حينئذ أن يكون اللام فيه مشعرة بالتلميح إلى المعنى الحديثي، و يصير المعنى: و أنزلنا إليك ما كتب عليهم من الأحكام و أن احكم بينهم بما أنزل الله (إلخ).

الثابت والمتغير في الدين

- قوله تعالى: «وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَ مَهِيْمًا عَلَيْهِ» هيمنة الشيء على الشيء - على ما يتحصل من معناها - كون الشيء ذا سلطة على الشيء في حفظه و مراقبته و أنواع التصرف فيه،

الثابت والمتغير فى الدين

- و هذا حال القرآن الذى وصفه الله تعالى بأنه تبيان كل شىء بالنسبة إلى ما بين يديه من الكتب السماوية: يحفظ منها **الأصول الثابتة غير المتغيرة** و ينسخ منها ما ينبغى أن ينسخ من **الفروع** التى يمكن أن يتطرق إليها **التغير** و التبدل حتى يناسب حال الإنسان بحسب سلوكه صراط الترقى و التكامل بمرور الزمان

الثابت والمتغير في الدين

- قال تعالى: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ»: (إسراء: ٩) و قال: «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها»: (البقرة: ١٠٦) و قال: «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ يُحِلِّ لِهِمْ

الثابت والمتغير في الدين

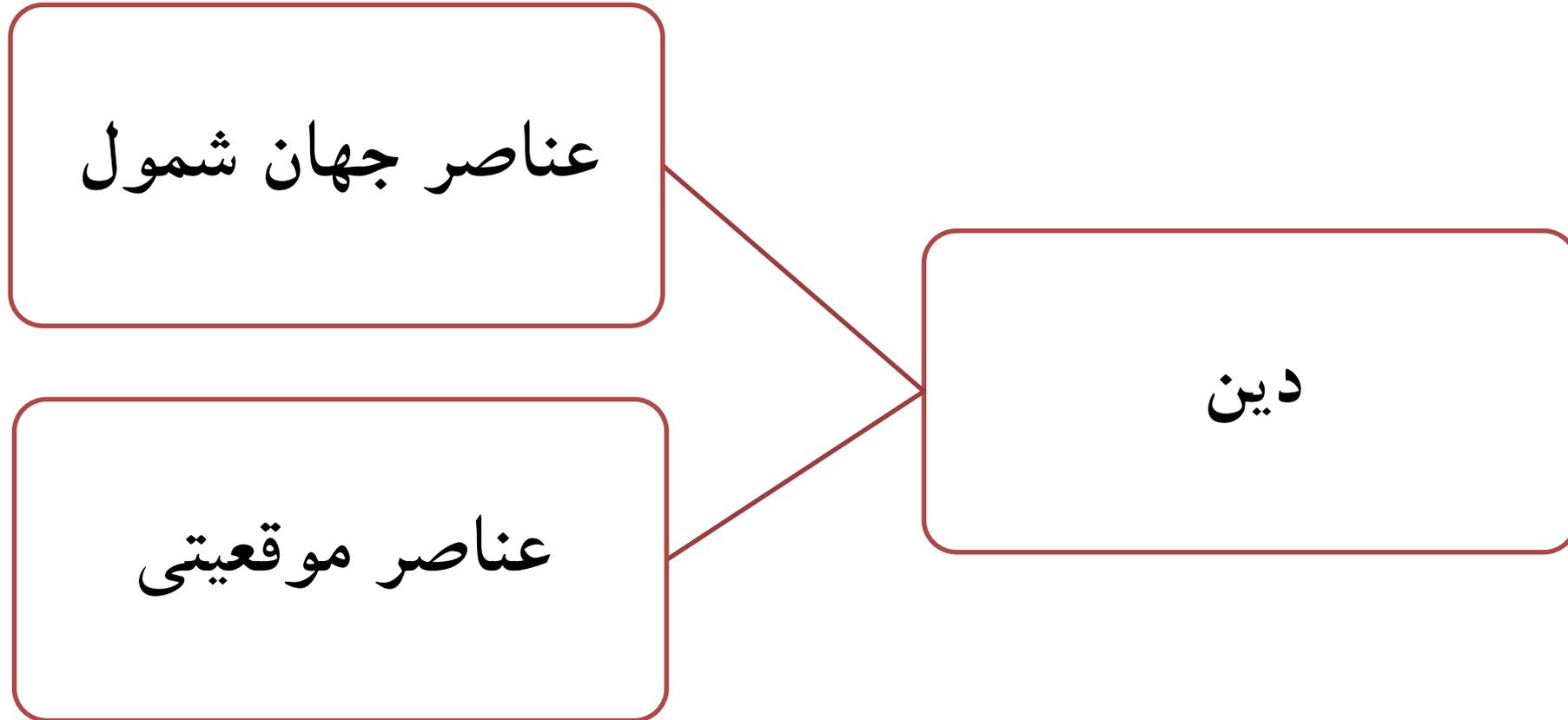
• يزان في تفسير القرآن، ج ٥، ص: ٣٤٩

• الطَّيِّبَاتِ وَ يُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي
كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَ عَزَرُوهُ وَ نَصَرُوهُ وَ اتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي
أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»

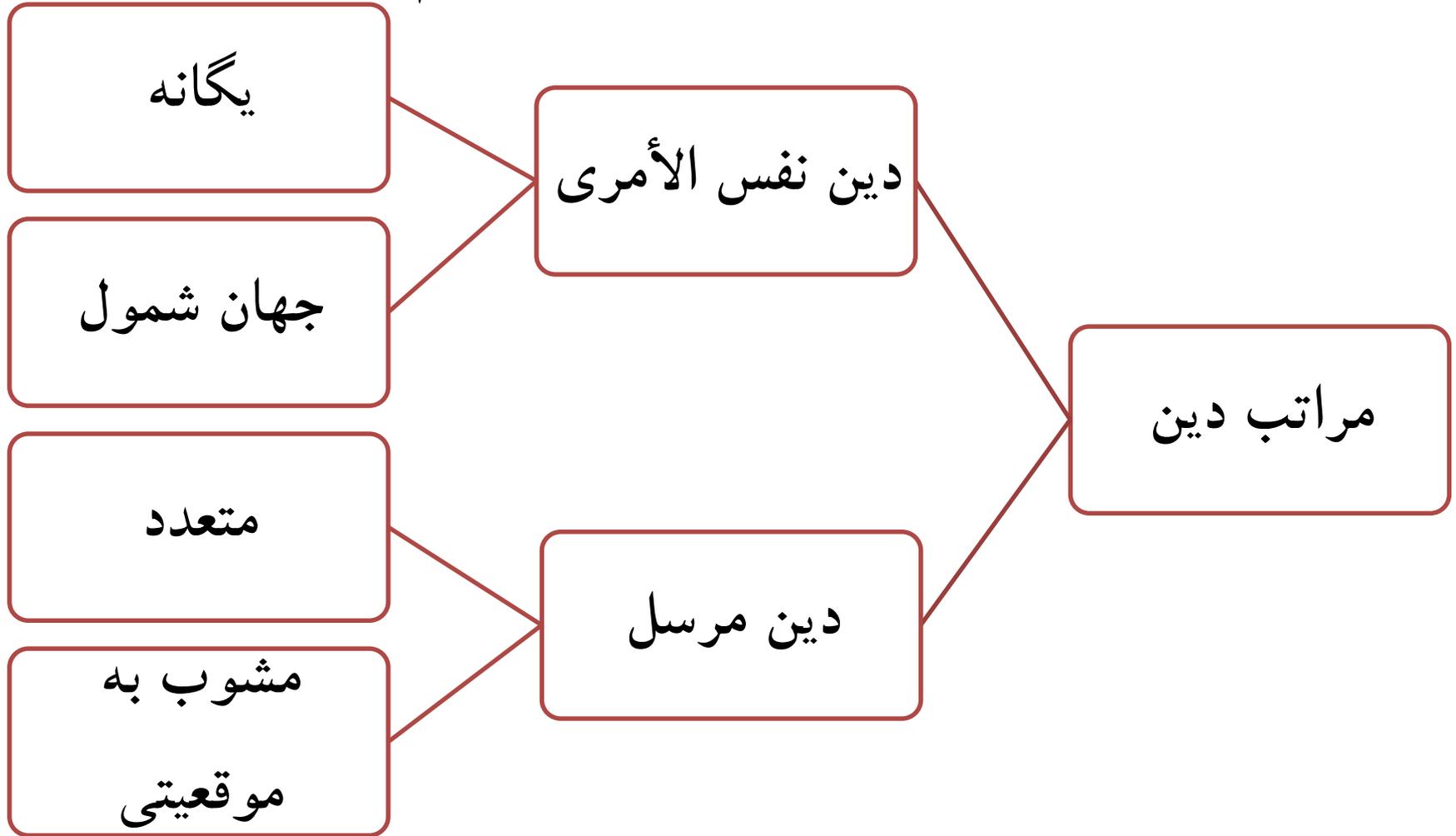
الثابت والمتغير في الدين

- : (الأعراف: ١٥٧).
- فهذه الجملة أعنى قوله: «و مَهْمِنَا عَلَيْهِ» متممة لقول: «مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ» تتميم إيضاح إذ لولاها لأمكن أن يتوهم من تصديق القرآن للتوراة و الإنجيل أنه يصدق ما فيهما من الشرائع و الأحكام تصديق إبقاء من غير تغيير و تبديل لكن توصيفه بالهيمنة يبين أن تصديقه لها تصديق أنها معارف و شرائع حقة من عند الله و لله أن يتصرف فيها فيما يشاء بالنسخ و التكميل كما يشير إليه قوله ذيلاً: «و لو شاء الله لجعلكم أمة واحدة و لكن ليجعلكم في ما أتاكم».
- فقول: «مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ» معناه تقرير ما فيها من المعارف و الأحكام بما يناسب حال هذه الأمة فلا ينافيه ما تطرق إليها من النسخ و التكميل و الزيادة كما كان المسيح ع أو إنجيله مصدقاً للتوراة مع إحلاله بعض ما فيها من المحرمات كما حكاها الله عنه في قوله:
- «و مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَ لِأَحْلٍ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ»: (آل عمران: ٥٠).

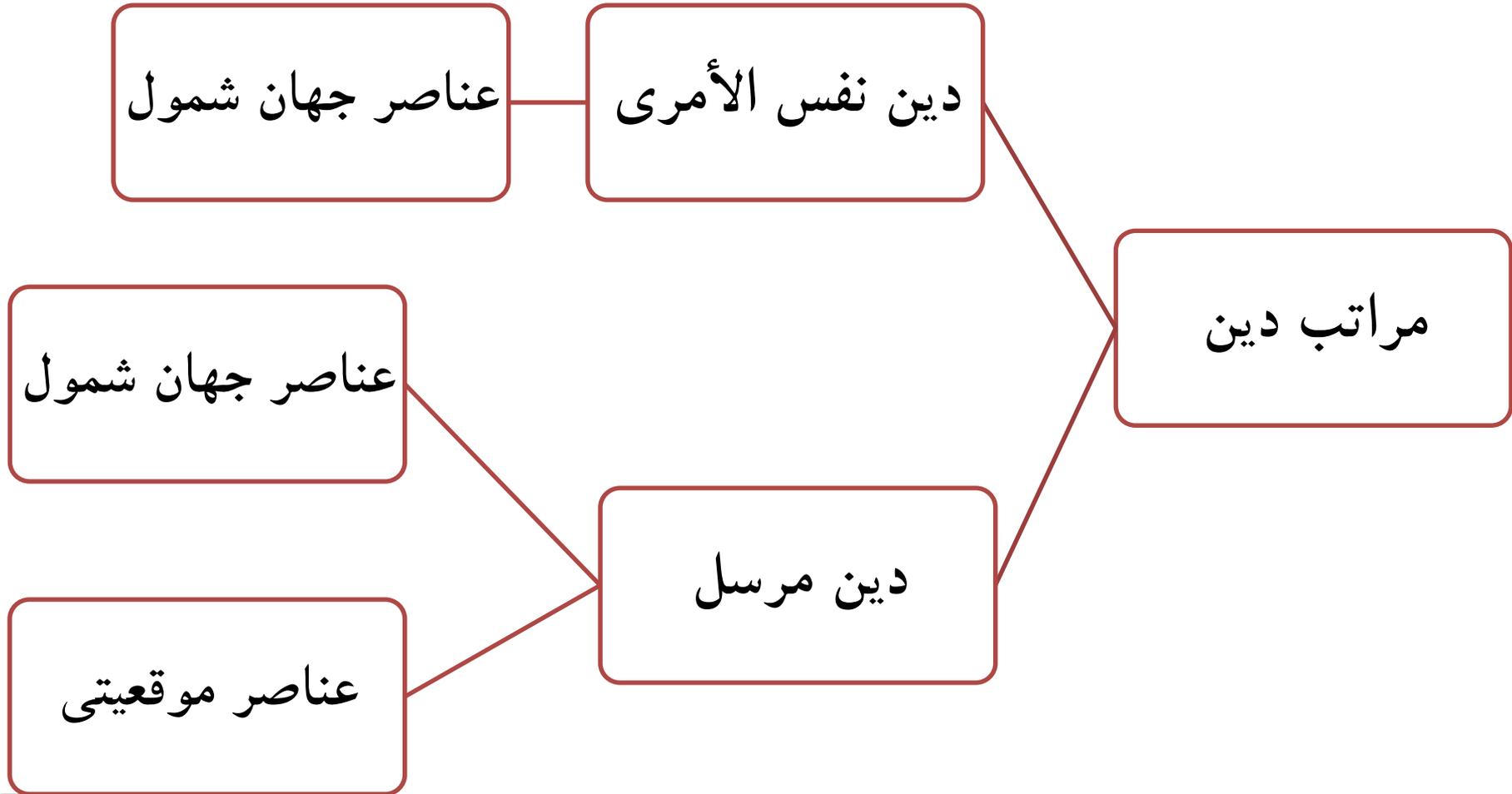
نظریہ اندیشہ مدون در اسلام



نظريه اندیشه مدون در اسلام



نظریه اندیشه مدون در اسلام



حاکمیت قانون

- حاکمیت قانون (به انگلیسی): (Rule of Law)
 (به فرانسوی): (État de droit) قاعده‌ای کلی
 در حقوق عمومی است که به موجب آن تصمیمات
 حکومتی بر اساس اصول شناخته شده حقوقی
 (اثبات گرایی حقوقی) یا (حقوق طبیعی) گرفته
 می‌شوند.

مفهوم حاکمیت قانون و شاخصه های آن در حقوق داخلی

- مفهوم حاکمیت قانون و شاخصه های آن در حقوق داخلی
- در نظام حقوق داخلی **مهم ترین مخاطبان حاکمیت قانون مقامات دولتی** هستند که بر اساس آن تمامی اعمال و تصمیمات آن ها باید منطبق با موازین قانونی باشد .

مفهوم حاکمیت قانون و شاخصه های آن در حقوق داخلی

- حاکمیت قانون ساختار هنجاری و نهادینی است که بر مبنای آن نظام سیاسی وظیفه حمایت از حقوق فردی را از طریق محدودیت قدرت سیاسی و جلوگیری از سواستفاده از قدرت و اعمال آن به صورت خود سرانه بر عهده دارد مهم ترین شاخصه های حاکمیت قانون عبارت است از :

مفهوم حاکمیت قانون و شاخصه های آن در حقوق داخلی

- ۱- قوانین باید **عام** باشند.
- ۲- قوانین باید **معطوف به آینده** ؛ **صریح** و **روشن** باشند.
- ۳- قوانین باید **به طور نسبی ثابت** باشند.
- ۴- قوانین باید **به گونه ای تنظیم** شوند که **شهروندان بتوانند برای آینده برنامه ریزی** کنند.

مفہوم حاکمیت قانون و شاخصه های آن در حقوق داخلی

- ۵- تابعان خصوصا مقامات دولتی باید در مقابل قوانین پاسخ گو باشند.
- ۶- قوانین باید منطبق با اصول فطری و حقوق طبیعی باشند.
- ۷- استقلال قوه قضاییه باید تضمین شود.
- ۸- دادگاه ها باید از اختیار بررسی قضایی مصوبات قوه مجریه و مقننه برخوردار باشند.

مفہوم حاکمیت قانون و شاخصه های آن در حقوق داخلی

- ۹- دادگاه ها باید به سهولت در دسترس باشند.
- ۱۰- عدالت کیفری باید به صورت موثر اجرا شود.

مفہوم حاکمیت قانون و شاخصه های آن در حقوق داخلی

- به طور کلی **اولا** امروزه حاکمیت قانون به همه ابعاد و شئون زندگی بشر مربوط شده **ثانیا** حاکمیت قانون به اجرای قواعد موجود مربوط می شود. پس بنابراین استقرار قواعد موجود و تضمین اجرای این قواعد ماهیت حاکمیت قانون را تشکیل می دهند.

حاکمیت قانون و توسعه

• بررسی ابعاد و مولفه های حاکمیت قانون در توسعه فراگیر و پیامدهای سیاسی آن

• نوع مقاله : مقاله پژوهشی

• نویسندگان علی اکبر نصیری خلیلی ^۱ احمد رضا بهنیا فر ^۲ علی پورقصاب امیری ^۳

• ^۱ دانشجوی دکتری تخصصی حقوق عمومی، واحد دامغان، دانشگاه آزاد اسلامی واحد دامغان

• ^۲ استادیار گروه الهیات و معارف اسلامی دانشگاه آزاد اسلامی واحد دامغان (نویسنده مسئول)

• ^۳ استادیار گروه حقوق بین الملل دانشگاه آزاد اسلامی واحد دامغان

حاکمیت قانون و توسعه

- حاکمیت قانون منجر به برقرار نظم حقوقی می‌شود که یکی از مولفه‌های برقراری نظم اجتماعی و توسعه سیاسی است. همچنین؛ وجود حاکمیت قانون در یک جامعه نشانه‌ای از توسعه یافتگی است

جایگاه حاکمیت قانون در حقوق بین المللی

- جایگاه حاکمیت قانون در حقوق بین المللی
- نوع مقاله : مقاله پژوهشی
- نویسندگان

• محمود حاجی زاده ^۱ -

• هیبت اله نژندی منش ^۲ -

• محمدحسین زارعی ^۳ -

• ^۱ دانشجوی دکتری حقوق بین الملل عمومی دانشگاه ازاد اسلامی نجف آباد

• ^۲ استادیار دانشکده حقوق و علوم سیاسی دانشگاه علامه طباطبایی

• ^۳ استادیار دانشکده حقوق دانشگاه شهید بهشتی

جایگاه حاکمیت قانون در حقوق بین المللی

- حاکمیت قانون، به مفهوم تحدید قدرت خودسرانه دولت به منظور حفظ حقوق و آزادیهای بنیادین فردی، از ارکان اساسی دموکراسی است. از سوی دیگر در عرصه بین المللی، حاکمیت قانون ابزاری در جهت حفظ صلح و امنیت بین المللی و ترویج و اعتلای حقوق بشر و پابندی ارکان تصمیم گیر به مقررات پذیرفته شده است. با توجه به ساختار و واقعیت های حاکم بر جامعه بین المللی، مفهوم حاکمیت قانون در عرصه بین المللی به صورت متفاوتی از حقوق داخلی اعمال خواهد شد. بر این اساس عناصر حاکمیت قانون از قبیل قطعیت حقوقی، عمومیت قوانین، شفافیت، تساوی در مقابل قانون و ... شایسته است مطابق واقعیات و ساختار متفاوت نظام بین المللی تبیین شوند.

- Constraints on Government Powers

- محدودیت در اختیارات دولت

Overview of Overall Scores and Rankings

The table below shows the overall scores and rankings of the *WJP Rule of Law Index 2021* in alphabetical order. Scores range from 0 to 1, with 1 indicating the strongest adherence to the rule of law.

Country/Jurisdiction	Overall Score*	Change in Overall Score*	Global Rank	Change in Global Rank†
 Afghanistan	0.35	-0.01	134	1 ▼
 Albania	0.49	-0.01	83	2 ▲
 Algeria	0.49	0.00	82	8 ▲
 Angola	0.43	0.00	114	4 ▲
 Antigua and Barbuda	0.63	0.00	39	2 ▲
 Argentina	0.56	-0.02	56	1 ▼
 Australia	0.79	-0.01	13	0
 Austria	0.81	0.00	9	0
 The Bahamas	0.61	0.00	47	1 ▲
 Bangladesh	0.40	-0.01	124	1 ▲
 Barbados	0.65	0.00	35	1 ▲
 Belarus	0.48	-0.04	97	21 ▼
 Belgium	0.79	0.00	14	2 ▲
 Belize	0.48	0.00	93	3 ▲
 Benin	0.49	-0.01	91	3 ▼
 Bolivia	0.39	0.00	129	2 ▲
 Bosnia and Herzegovina	0.52	0.00	72	1 ▼
 Botswana	0.59	-0.01	51	1 ▼
 Brazil	0.50	-0.01	77	3 ▼
 Bulgaria	0.54	-0.01	62	2 ▼
 Burkina Faso	0.50	0.00	75	2 ▲
 Cambodia	0.32	-0.01	138	0
 Cameroon	0.35	-0.01	135	0
 Canada	0.80	-0.01	12	1 ▼
 Chile	0.66	-0.01	32	0
 China	0.47	-0.01	98	2 ▼
 Colombia	0.49	-0.01	86	2 ▼
 Congo, Dem. Rep.	0.35	0.00	137	0
 Congo, Rep.	0.42	-	118	-
 Costa Rica	0.68	-0.01	31	0
 Côte d'Ivoire	0.45	-0.02	105	2 ▼
 Croatia	0.61	-0.01	46	0
 Cyprus	0.68	-	28	-
 Czech Republic	0.73	0.00	22	1 ▼
 Denmark	0.90	0.00	1	0

Country/Jurisdiction	Overall Score*	Change in Overall Score*	Global Rank	Change in Global Rank†
 Dominica	0.58	0.00	53	0
 Dominican Republic	0.48	0.00	94	3 ▲
 Ecuador	0.48	0.00	92	1 ▲
 Egypt, Arab Rep.	0.35	-0.01	136	0
 El Salvador	0.48	-0.02	95	4 ▼
 Estonia	0.81	0.00	11	1 ▲
 Ethiopia	0.41	0.00	122	2 ▲
 Finland	0.88	0.00	3	0
 France	0.72	-0.01	23	0
 The Gambia	0.49	-0.02	89	8 ▼
 Georgia	0.61	0.00	49	0
 Germany	0.84	0.00	5	1 ▲
 Ghana	0.55	-0.01	58	0
 Greece	0.61	0.00	48	1 ▼
 Grenada	0.59	0.00	50	1 ▲
 Guatemala	0.44	-0.01	109	0
 Guinea	0.41	-0.01	120	1 ▲
 Guyana	0.50	0.00	78	2 ▲
 Haiti	0.38	-	132	-
 Honduras	0.39	-0.01	126	0
 Hong Kong SAR, China	0.75	-0.02	19	0
 Hungary	0.52	-0.01	69	2 ▼
 India	0.50	-0.01	79	3 ▼
 Indonesia	0.52	-0.01	68	2 ▼
 Iran, Islamic Rep.	0.42	-0.01	119	0
 Ireland	0.81	-	10	-
 Italy	0.66	0.00	34	0
 Jamaica	0.57	0.00	55	1 ▲
 Japan	0.79	0.01	15	2 ▲
 Jordan	0.55	-0.02	59	2 ▼
 Kazakhstan	0.52	0.00	66	3 ▲
 Kenya	0.44	0.00	106	4 ▲
 Korea, Rep.	0.74	0.00	20	0
 Kosovo	0.55	0.00	60	1 ▲
 Kyrgyz Republic	0.47	-0.02	99	4 ▼
 Latvia	0.71	-	24	-

*Scores and change in scores are rounded to two decimal places.

†The change in rankings was calculated by comparing the positions of the 128 countries and jurisdictions measured in the 2020 Index with the rankings of the same 128 countries and jurisdictions in 2021, exclusive of the 11 new additions to the 2021 Index. The 11 new countries and jurisdictions added



تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عمارباسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir